الأستاذ: حمدوني علي

السنة الأولى ليسانس (حقوق)

المقياس: منهجية العلوم القانونية 01

المجموعة "أ"، السداسي الأول

عنوان المحاضرة: المطلب الرابع: مذهب مدرسة الشرح على المتون

تمهيد

ظهرت مدرسة الشرح على المتون في مطلع القرن 19 حوالي سنة 1808، ولقد كان الباعث على ضهورها صدور عدد من التشريعات الفرنسية بشكل عام، وصدور القانون المدني الفرنسي المعروف بتقنين نابليون بشكل خاص، والذي كان يعتبر بين الفقهاء بمثابة كتاب مقدس أُخرج للناس لتحقيق العادلة.

وكان هذا المذهب ثمرة لآراء مجموعة من الفقهاء الفرنسيين الذين تعاقبوا على إثر تجميع أحكام القانون المدني الفرنسي في مجموعة واحدة، أطلق عليها **تقنين نابليون code napoléon**، ومن أشهر هؤلاء الفقهاء "**أبرى Aubry**"،"**رو Rau**"، "**ديمولومب Demolombe**"،"**بودري لاكنتري Lacontinerie–Baudry**" والفقيه البلجيكي "**لوران Laurant**".

وقد سميت المدرسة التي تكونت من فقهاء الشرح على المتون بمدرسة التزام النصوص أو مدرسة تفسير النصوص القانونية، نظرا للطريقة التي اعتمد عليها هؤلاء الفقهاء في شرح تقنين نابليون، حيث حرصوا في أبحاثهم ومؤلفاتهم على تفسير نصوصه دون التعرض لنقدها، باعتبارها نصوص تشريعية مقدسة، وباعتبار أنّ التشريع هو المصدر الوحيد للقانون وأنّ هذه النصوص تضمنت كل الأحكام القانونية، فانكبوا على ترجمتها وتفسيرها متنا متنا، أي نص بنص وبنفس الترتيب الذي وردت به نصوص هذا التقنين، وهي الطريقة المتبعة في تفسير الكتب المقدسة، وهذه الطريقة تسمى طريقة التقيد بالنص أو طريقة الشرح على المتن.

ولهذا لم تعالج هذه المدرسة شكل القاعدة القانونية لكونها ظهرت عقب صدور تقنين نابليون، فكان هدفها هو تفسير هذا التقنين، أي أنّها وضعت طريقة لشرح وتفسير القانون المدني الفرنسي، فعرفت بالمدرسة التقليدية في تفسير القانون. ولقد لاقت رواجا كبيرا وانتشارا واسعا واستحسانا من قبل شراح القانون، حتى

القضاة كانوا يلتزمون بأسلوبها بطريقة آلية الى أن ظهرت نقائصها ما جعلهم يدخلون عليها نوعا من المرونة.

أولا: الأسس التي تقوم عليها مدرسة الشرح على المتن

للمدرسة أساسين رئيسين هما:

1-تقديس النصوص التشريعية

تتبع مدرسة الشرح على المتن أسلوب تفسير النصوص القانونية نصا نصا، ومعنى تقديسها أي احترامها وعدم المساس بها أو الخروج عنها، مشبهة إيّاها بالكتاب المقدس الذي أحاط بكل شيء علما، وهذا ما جعلهم يتبعون في شرح التقنين المدني نفس الطريقة المتبعة في شرح الكتب المقدسة متنا متنا وبنفس الترتيب الذي وردت به في التقنين.

والحقيقة أنّ سبب مناداة فقهاء هذه المدرسة بتقديس النصوص القانونية راجع الى انبهارهم واعتزازهم بتقنين نابليون (القانون المدني الفرنسي). فبعد أن كان إقليم فرنسا يخضع شماله لنظام قانوني مستمد من قواعد العرف، ويخضع جنوبه لنظام قانوني مستمد من القانون الروماني. تم توحيد التراب الفرنسي شماله وجنوبه بإخضاعهما معا الى نظام قانوني موحد في عهد نابليون أُطلق عليه بتقنين نابليون، والذي كان له صدى كبير في عالم القانون داخل فرنسا وخارجها، فاعتبروه شراح القانون نتاجا عظيما لثمرة العقل البشري، وتقنينا كاملا ينبغي تقديسه واعتباره مصدرا وحيدا للقانون.

2-اعتبار التشريع مصدر وحيدا للقانون

يرى فقهاء هذا المذهب أنّ القانون ينحصر فقط في النصوص المكتوبة التي يصدرها المشرع، حيث أنّ هذه النصوص تتضمن الحلول لجميع الحالات، وبذلك يعتبر التشريع هو المصدر الوحيد للقانون، اذ المشرع وحده الذي ينشئ القواعد القانونية، بحيث لا يوجد مصدرا آخر لها غير التشريع الذي يعتبر مجرد تعبير عن إرادة المشرع.

ولقد اعتبر أنصار هذه المدرسة أنّ تقنين نابليون هو تقنين كامل عالج كل كبيرة وصغيرة وتضمن جميع الحلول لجميع المشكلات، فما جاء عن الفقيه "**ديمولومب**" قوله " أنّ شعاري وعقيدتي هي النصوص قبل كل شيء" وتبنى الفقيه "**بونيه**" في هذا الإطار " انني لا أعرف الحقوق المدنية وانما أدرس قانون نابليون".

ثانيا: النتائج المترتبة عن مدرسة الشرح على المتن

ترتب على تقديس النصوص التشريعية واعتبار التشريع مصدرا وحيدا للقانون النتائج التالية:

1-احترام النصوص التشريعية وعدم الخروج عنها

تعتبر النصوص القانونية مقدسة لا يمكن المساس بها أو الخروج عن أحكامها، يعتبرها فقهاء المدرسة متضمنة جميع الحلول لجميع المشاكل، ولهذا يتعين عند تفسير النصوص القانونية التقيد بالنص وبإرادة المشرع.

2-يجب على القاضي تطبيق النصوص القانونية

يجب على القاضي أن يتقيّد ويطبق النصوص القانونية كما وردت، وأن يبحث عن الحل داخل التشريع دون الاعتماد على تفسيره أو على المصادر الأخرى، وفي حالة عجزه عن إيجاد الحل فان العيب والقصور ليس في التشريع، وانما على القاضي إعادة البحث من جديد للخروج بحل من داخل النصوص القانونية، فمهمة القاضي هي الحكم بما يقضي به القانون وليس الحكم على القانون.

3-الوقوف عند النية الحقيقية والمفترضة للمشرع دون الاعتداد بالنية الاحتمالية

ذهبت المدرسة الى ضرورة تفسير النص القانوني وفق نية المشرع، لأن التشريع يعبر عن ارادته. وللوقوف عند نية المشرع يجب أولا البحث عن نيته الحقيقية، وهذه الأخيرة تستنتج وتتضح من خلال عبارات النص الواضحة الصريحة، التي لا ابهام ولا غموض ولا نقص فيها. فان لم توجد يمكن تفسير النص بالوقوف عند نية المشرع المفترضة، وهي تلك التي يكون المشرع قد قصدها وقت وضع النص. ويمكن الكشف عن النية المفترضة من خلال مقارنة النصوص التي تحكم الحالات المتشابهة، أو عن طريق استخدام القياس أو بمفهوم المخالفة أو من الروح العامة للتشريع، أو بالرجوع الى المصادر التاريخية التي استمدت منها النصوص القانونية.

أما النية الاحتمالية للمشرع فيقصد بها النية التي يُحْتمل أنّ المشرع كان يقصدها لو أنه كان يضع النص في الوقت الذي يطبق فيه على ضوء الظروف الاجتماعية الحاصلة وقت التطبيق.

فالنية الاحتمالية تختلف اذن عن النية المفترضة، في أن النية الاحتمالية تمثل ما كان يمكن أن يقصده المشرع لو أنه أعاد وضع النص من جديد في الظروف الجديدة التي وجدت وقت تطبيق النص، بينما النية المفترضة فإنها تمثل ما يقصده المشرع في الظروف القائمة وقت وضع النص.

والنية الاحتمالية لا تعتد بها هذه المدرسة، أي أنّها لا تأخذها بعين الاعتبار ولا تلجأ اليها عند تفسير النص القانوني، وذلك لأن الأخذ بالنية الاحتمالية يستدعي تفسير النص وقت تطبيقه، وهنا نكون أمام نية أجنبية عن المشرع، ولأنّ مدرسة الشرح على المتن تجعل القانون خاضعا لإرادة المشرع ومعبرا عنها، فإنها تأخذ بتفسير القانون وقت وضعه لا وقت تطبيقه.

ثالثا: الانتقادات الموجهة الى مدرسة الشرح على المتن

سبقت الإشارة الى أنّ مدرسة الشرح على المتن وضعت أسلوبا أو طريقة توضح من خلالها كيفية تفسير النصوص القانونية، وهي تنتمي الى الوضعية الارادية، لأنها جعلت القانون معبرا عن إرادة الحاكم وهو من صنعه، وهي الأخرى لم تسلم من الانتقادات أهمها:

1-يعاب عليها أنّها حصرت مصادر القانون في التشريع وحده، وقد سبق توضيح اعتبار التشريع مصدرا وحيدا لا يكفي، وذلك لما لعبته المصادر الأخرى من دور في تفسير القانون وفي سد الفراغ الذي قد يعتريه.

2-يعاب عليها أنّها اعتبرت التشريع كاملا، لا يشوبه عيب أو نقص. وأرجعت القصور في شراح القانون والقضاة في حال عجزهم عن إيجاد الحل الذي يكمن في نظرها داخل التشريع، وهذا خطأ كبير لأن من وضع التشريع إرادة إنسانية، ومن شأن هذه الأخيرة أن تخطئ، فالتشريع أيضا قد يتخلله نقص أو غموض أو ابهام.

3-تفسير القانون وقت وضعه لا وقت تطبيقه، من شأنه أن يؤدي الى عجز القاعدة القانونية وجمودها وعدم مواكبتها للتطورات.

4-تقديس هذا المذهب للنصوص التشريعية أدى الى تقديس إرادة المشرع وربط القانون بمحض إرادته واهمال الظروف الاجتماعية المحيطة بالجماعة، أدى الى النزعة الاستبدادية من خلال هذا التقديس للنصوص واعتبار القوة والسلطان هي كل شيء في القانون.

المراجع

1. شفيقة بن كسيرة، محاضرات في مقياس المنهجية -فلسفة القانون-جامعة محمد لمين دباغين -، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سطيف 02-
2. صاحب عبيد الفتلاوي، مدخل لدراسة علم القانون-السهل في شرح القانون المدني-، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، 2011،

3. أستاذة خدام، محاضرات في مقياس فلسفة القانون، الجزء الأول، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية
4. أبو القاسم عيسى، دروس في فلسفة القانون، جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2018
5. فاضلي ادريس، الوجيز في فلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون –الجزائر- 2006.
6. إبراهيم أبو النجا، محاضرات في فلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن.